

المؤتمر الأول حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سوريا:

من الأتقاض إلى المسؤولية: حقوق الإنسان والأعمال التجارية ومستقبل سوريا

تقرير سردي مع توصيات

المقدمة

في الثاني من نوفمبر ٢٠٢٥، عُقد المؤتمر الأول حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سوريا في دمشق، برعاية البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP) وجمعية الأعمال السورية الدولية (SIBA) وThe Syria Report، لمناقشة دور قطاع الأعمال في تعزيز حقوق الإنسان والمساهمة في إعادة إعمار سوريا على أسس عادلة ومستدامة.

لقد عانت سوريا لعقود طويلة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتبطت بالنشاطات الاقتصادية. ففي ظل النظام السابق، ترسخت بنى اقتصادية قائمة على الفساد والمحسوبية، مما سمح بازدهار الرأسمالية الزبائنية. وساهمت الشركات—سواء بشكل مباشر أو غير مباشر—في طيف واسع من الانتهاكات البيئية وحقوق الإنسان، ما ألحق أضرارًا كارثية بالمجتمعات وجردّها من حقوقها الأساسية. وبينما حققت الشركات المرتبطة بالنظام أرباحًا طائلة، كان المدنيون السوريون يدفعون ثمن الاستغلال والتجريد من الملكية والأضرار البيئية الواسعة.

ومع التحول السياسي وسقوط النظام السابق، تقف سوريا اليوم على مفترق طرق تاريخي. فهذه المرحلة تمثل فرصة محورية لإعادة بناء البلاد على أسس العدالة والمساءلة والاستدامة. ويتعيّن أن تتجنب جهود إعادة الإعمار تكرار إخفاقات الماضي، وأن تتماشى مع القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، ومع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. إن ترسيخ هذه المبادئ في ثقافة الأعمال والتنمية الاقتصادية في سوريا ليس التزامًا أخلاقيًا فحسب، بل هو حجر الأساس لتحقيق عدالة انتقالية فاعلة وتعافٍ اقتصادي مستدام وسلام دائم.

جاء هذا المؤتمر ليجمع طيفًا واسعًا من الفاعلين السوريين والدوليين، بمن فيهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات المانحة، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات السورية، وذلك بهدف مناقشة كيف يمكن للأعمال وحقوق الإنسان أن يساهما في إعادة إعمار سوريا بشكل عادل ومستدام. وتضمّن برنامج المؤتمر جلسات متنوعة تناولت مجموعة من القضايا الجوهرية، شملت مسؤولية الشركات تجاه حقوق الإنسان بعد سقوط النظام، قضايا حقوق السكن والأرض والملكية باعتبارها تحديًا محوريًا لإعادة الإعمار، العلاقة بين الأعمال والبيئة، وتعزيز مشاركة الفئات المهمشة بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية، فضلًا عن الإصلاحات القانونية ومواثيق الاستثمار لضمان بيئة أعمال قائمة على الحقوق والحوكمة الرشيدة.

قدّمت الجلسة الختامية نقاشًا مفتوحًا حول الخطوات العملية المقبلة، والالتزامات المطلوبة من الأطراف المختلفة، ولا سيما الحكومة السورية والدول المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لدفع مسار إعادة الإعمار بما يتماشى مع حقوق الإنسان. في هذه المرحلة التي يُعاد فيها تشكيل مستقبل سوريا، لم يكن رفع الوعي حول دور الأعمال في حماية حقوق الإنسان أكثر إلحاحًا من اليوم. يهدف هذا التقرير إلى تليخيص المداولات الرئيسية، وتسليط الضوء على أبرز التوصيات والخطوات العملية التي يمكن أن تُسهم في ترسيخ احترام حقوق الإنسان في سوريا المستقبلية.

الكلمة الترحيبية

افتتح المؤتمر بكلمات ترحيبية عبّرت عن أهمية المرحلة التي تمرّ بها سوريا ودور الأعمال التجارية في بناء مستقبل قائم على العدالة والحقوق. رحّب **سعد بارود**، مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات في وزارة الخارجية السورية، بالمؤتمر مشيراً إلى أن اختيار العنوان «من الأنقاض إلى المسؤولية» في محله، وأن التزام سوريا بحقوق الإنسان من أهداف الثورة، مع التشديد على أن إعادة الإعمار قادمة وتتطلب سياسات عامة وأطر قانونية واضحة وبناء الثقة عبر حوكمة رشيدة ومجتمع مدني فعّال. تلا ذلك ترحيب **سنا كيخيا**، المديرية التنفيذية للبرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP)، بالمشاركين وقد أكدت على ضرورة التعاون بين الجهات العربية والدولية لتمكين احترام حقوق الإنسان ضمن بيئة الأعمال. وأشارت إلى أن الصراع المأساوي في سوريا كشف فشلاً مؤسسياً وتورطاً لقطاع الأعمال في الفظائع، مؤكدة أن التنمية الاقتصادية يجب ألا تكون على حساب القيم والحقوق، وأن الاستثمار القادم ينبغي أن يسترشد بمبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، فنحن لا نسعى فقط للحصول على رأس المال، وإنما نطالب برأس مال مسؤول.

ركّز **جهاد يازجي**، مؤسس ذي سيريا ريبورت، على مسؤولية الشركات تجاه البيئة وحقوق النساء والأطفال، مشيراً إلى قضايا مثل حقوق السكن وطفولة مشغولة بالعمل وغياب مسؤولية بعض الشركات في هذا الصدد. وأكد **ناصر يوسف**، عضو مجلس إدارة جمعية الأعمال السورية العالمية، التزام الجمعية بمعايير حقوق الإنسان وشكر رواد الأعمال الذين اختاروا الابتعاد عن اقتصاد العنف.

الجلسة الأولى:

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بعد سقوط نظام الأسد

المتحدثون

الريم كمال

مسؤولة قانونية، البرنامج السوري للتطوير القانوني

سارة طيارة

محامية مع شركة هوغان لوفيلز البريطانية

ليبور خلاد

مسؤول قسم التعاون، بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا

أحمد حرزومة

عضو مجلس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

افتتحت الجلسة الأولى التي أدارها **جهاد يازجي**، مؤسس ذي سيريا ريبورت، بمناقشة معمّقة حول الدور المحوري للأعمال التجارية في سوريا بعد سقوط النظام السابق، وما يترتب على ذلك من التزامات أخلاقية وقانونية لضمان إعادة إعمار عادلة ومستدامة.

الريم كمال، المسؤولة القانونية في وحدة حقوق الإنسان والأعمال التجارية في البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP)، أكدت أن إعادة الإعمار ليست مجرد مسألة بنية تحتية أو استثمار، بل فرصة لإعادة البناء على أسس أكثر عدلاً واستدامة. وأوضحت أن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، فضلاً عن الجرائم الدولية المتعلقة بالنهب والتهمير القسري، ما تزال تشكل عقبة رئيسية أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار. وشددت على أهمية قيام المستثمرين بإجراء فحوصات دقيقة لخلفيات شركائهم المحليين لتجنب التورط في أنشطة تنتهك القانون الدولي، محذرة من أن إهمال قضايا العدالة والمساءلة قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية ويعيق جهود العدالة الانتقالية. ودعت كمال القطاع الخاص إلى تبني نهج استباقي في تقييم مخاطر حقوق الإنسان لدعم إعادة إعمار سوريا بطريقة مستدامة، تحترم الحقوق، وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ثم تناولت **سارة طيارة**، المحامية في مكتب هوغان لوفلز في لندن، البُعد القانوني الدولي لمسؤولية الشركات، موضحة أن إعادة الإعمار تمثل فرصة لإعادة بناء سوريا على أسس أخلاقية وقانونية سليمة. أشارت إلى أن التشريعات الغربية مثل قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة تتيح ملاحقة الشركات على جرائم ارتكبت خارج حدودها الوطنية، بما في ذلك التورط غير المباشر في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. شددت على أن الجهل بما يجري في سلاسل التوريد لا يُعد دفاعاً قانونياً، وأن استغلال العمالة أو التسبب في التلوث البيئي أو التمييز كلها جرائم يمكن أن تُعرض الشركات للمساءلة في بلدانها الأصلية.

من جهته، استعرض **ليبور خلد**، مسؤول قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، جهود الاتحاد في دعم الشعب السوري، موضحاً أن الاتحاد قدّم منذ عام ٢٠١١ نحو ٣٧ مليار يورو في الدعم الإنساني والإنمائي. تحدث عن التشريع الأوروبي الجديد المتعلق بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان، الذي يُلزم الشركات الأوروبية باحترام حقوق الإنسان في سلاسل التوريد الخاصة بها، حتى عند التعامل مع أطراف غير أوروبية. وأكد أن سيادة القانون والعدالة الانتقالية هما أساس لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية، معلناً عن حزمة دعم جديدة لعام ٢٠٢٥ تركز على بناء المؤسسات، دعم القطاع الخاص، وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان في سوريا.

أما **أحمد حزرومة**، عضو مجلس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، فقد قدّم عرضاً شاملاً لمسارات عمل الهيئة الستة، والتي تشمل كشف الحقيقة، العدالة والمساءلة، جبر الضرر، الإصلاح المؤسسي، تخليد الذكرى، وبناء السلم الأهلي. أوضح أن الهيئة تعمل على إعداد قانون للعدالة الانتقالية يتناول الانتهاكات الاقتصادية، ويركز على إشراك الضحايا والمجتمعات المحلية في صياغة السياسات. شدد على أن العدالة الانتقالية تسعى لتفكيك منظومة الفساد السابقة، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ودعا المستثمرين إلى تبني ممارسات مسؤولة تُسهم في تعافي الضحايا وخلق فرص عمل كريمة.

طرح الحضور مجموعة من الأسئلة حول آليات تطبيق العدالة الانتقالية، مراجعة القوانين السابقة، ودور البرلمان في متابعة هذه العملية. كما تم التطرق إلى توزيع عادل لإعادة الإعمار بين المحافظات والمدن المختلفة، وضمان إشراك المجتمع المدني والمواطنين في كل مراحل التخطيط والتنفيذ. كما ناقش المشاركون نطاق تطبيق التشريعات الأوروبية والدولية على الشركات العاملة في سوريا، وضرورة ابتكار قوانين وطنية تحترم حقوق الإنسان لضمان إمكانية التنفيذ الفعلي. أشار النقاش أيضاً إلى أهمية خلق بيئة استثمارية آمنة وشفافة تراعي حقوق الملكية، حقوق العمال، وحماية البيئة، مع التأكيد على مركزية دور الضحايا في صياغة السياسات وإدارة عمليات إعادة الإعمار.

خلصت الجلسة إلى إجماع حول أن إعادة الإعمار في سوريا لا يمكن أن تنفصل عن العدالة والمساءلة، وأن بناء اقتصاد سليم ومستدام يتطلب التزاماً صارماً بحقوق الإنسان في جميع مراحل العملية الاقتصادية والقانونية.

الجلسة الفرعية الأولى: حقوق السكن والأراضي والممتلكات والتحديات التي تواجه إعادة الإعمار في سوريا

👤 المتحدثون

جهاد يازجي

مؤسس ومدير تحرير ذي سيريا ريبورت

مظهر شرجي

منسق إصلاح الانتخابات في مؤسسة اليوم التالي، ويركز على قضايا الحوكمة والإدارة المحلية وحقوق الملكية

رنا متري

محامية في مجال حقوق الإنسان، تدعم جهود الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في حماية حقوق السكن والأراضي والممتلكات الخاصة بالسوريين

عبد الكريم إدريس

مدير المديرية العامة للمصالح العقارية

أدار الجلسة **أنور مجني**، المستشار القانوني في منظمة اليوم التالي، وافتتحها بالتأكيد على أن نحو نصف المساكن في سوريا تُعد من فئة السكن العشوائي، وأن الدمار الواسع والتهجير الناتج عن الصراع فاقما من أزمة السكن والملكية. أشار إلى أن أي نقاش حول إعادة الإعمار لا يمكن فصله عن هذه القضايا الجوهرية التي تمسّ الحق في السكن والملكية، بوصفها من أبرز العوائق أمام التعافي المستدام.

تحدث **جهاد يازجي**، مؤسس ومدير تحرير ذي سيريا ريبورت، عن غياب هيئة وطنية متخصصة بحقوق السكن والملكية، مشيراً إلى الخلط بين الدور الفني للجان المعمارية والضرورة القانونية والاجتماعية لمعالجة هذه الملفات. طرح أسئلة أساسية تتعلق بأولوية العودة أو التعويض، ومعايير تحديد المستفيدين من إعادة الإعمار، مؤكداً أن غياب رؤية وطنية واضحة يخلق حالة من الغموض القانوني تضعف الثقة وتعيق الاستثمار. كما لفت إلى أن نجاح إعادة الإعمار مرتبط بضمان حقوق الملكية للسكان، وهو عنصر لا يمكن تجاوزه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

من جانبها، تناولت **رنا ميري**، المحامية في مجال حقوق الإنسان ومستشارة لدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، أهمية التوثيق المسبق لحقوق السكن والملكية بوصفه خطوة أساسية نحو العدالة وإعادة الإعمار العادل. أوضحت أن الأرض في السياق السوري ليست مجرد أصل مادي، بل تمثل هوية وثروة ومصدر رزق، مشيرة إلى تعقيدات إضافية ناجمة عن قصف سجلات الملكية ومصادرة العقارات خلال سنوات النزاع. كما سلطت الضوء على الجذور التاريخية للمشكلة منذ حقبة التأميم وقوانين الاستملاك والطوارئ التي مهّدت لاضطراب نظام الملكية العقارية، مؤكدة ضرورة معالجة هذه التحديات قبل إطلاق أي مشاريع إعادة إعمار.

بدوره، استعرض **مظهر شريجي**، منسق إصلاح الانتخابات في مؤسسة اليوم التالي، تجربته كمهندس معماري، موضحاً أن غياب الحوكمة وتسييس التخطيط العمراني كانا من الأسباب الرئيسية في نشوء مناطق السكن العشوائي حول دمشق وحلب. تحدث عن استخدام النظام للتهجير والتدمير كوسائل عقاب جماعي، ومرسوم رقم ٦٦ كأداة لتشريع مصادرة الممتلكات. وشدد على أن إعادة الإعمار المستقبلية يجب أن تقوم على سيادة القانون ومشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط العمراني، مع إشراك القطاع الخاص النزيه والخبير، وإنشاء إطار تشريعي يضمن الشفافية والمساءلة.

أما **عبدالكريم إدريس**، مدير المديرية العامة للمصالح العقارية، فقد طرح تساؤلات حول أولوية البدء بإعادة الإعمار مقابل التنمية الاقتصادية، داعياً إلى حوار وطني لتحديد النهج الأنسب بين المركزية واللامركزية. أشار إلى أن غياب إثباتات الملكية يمثل عقبة كبرى أمام الاستثمار وإعادة البناء، لافتاً إلى جهود تبذلها وزارات الإدارة المحلية والعدل بالتعاون مع جهات داعمة لتوضيح الملكيات وتبسيط الإجراءات القانونية.

ركّزت مداخلات الحضور على غياب الآليات الفعالة لتطبيق القوانين المتعلقة بحقوق السكن، وضرورة إشراك نقابة المحامين والخبراء القانونيين في اللجان المحلية المعنية بالنزاعات العقارية. كما أثارت تساؤلات حول مصير أموال "رسم إعادة الإعمار" التي فرضت خلال سنوات النظام السابق، ومصادر التمويل المستقبلية لإعادة البناء. تمت الإشارة إلى غياب الشفافية في تطبيق المرسوم رقم ٦٦ وما يشكله من انتهاك لحقوق الإنسان، والدعوة إلى تقييم واقعي لحجم الدمار والخسائر كخطوة أولى نحو تخطيط عملية إعمار عادلة وشاملة.

الجلسة الفرعية الثانية:

مسؤولية الأعمال التجارية تجاه البيئة وحقوق الإنسان

المتحدثون 

نديم حوري

المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي

نور حريستاني

عضو مؤسس والمدير العام لسيربانيزم

أنس الرواي

المدير التنفيذي لمؤسسة هوز للتنمية الاجتماعية

عبيدة عبد الباقي

ممثل وزارة الإدارة المحلية والبيئة

أدارت **زويا كغدو** من Together Space جلسة محورية خُصت لمناقشة التحديات البيئية والاجتماعية في سياق إعادة الإعمار في سوريا، ركزت على قطاعات البناء، التصنيع، النقل، إدارة النفايات، والتخطيط العمراني. استهلّت مديرة الجلسة النقاش بالتأكيد على ضرورة تبني نموذج تنموي جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان والاعتبارات البيئية، محذرة من العودة إلى الممارسات السابقة التي ركزت على الربح السريع على حساب المجتمع والبيئة. وأكدت أن إعادة الإعمار تمثل فرصة لتصحيح المسار ووضع أسس تنموية أكثر استدامة وعدالة.

قدّم **نديم حوري**، المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي، مداخلة سلط فيها الضوء على أن عملية التعافي لا تُقاس بحجم المشاريع الاستثمارية المنفذة، بل بمدى التزامها بالمصلحة العامة وبالابتعاد الاجتماعية والبيئية. واعتبر أن إعادة الإعمار هي قرار سياسي يحدد المستفيدين والمهمشين، محذراً من تكرار تجارب إقليمية ركزت على إعادة الإعمار السريع الذي ألغى الذاكرة العمرانية وأضر بالتماسك الاجتماعي، مثل تجربة وسط بيروت. كما دعا إلى إشراك المجتمعات المحلية وإعادة بناء هياكل الحوكمة كجزء أساسي من عملية التعافي.

أما **نور حريستاني**، عضو مؤسس والمدير العام لسيربانيزم، فأشارت إلى أن البيئة كانت دوماً موضوعاً هامشياً في السياسات العامة، مؤكدة ضرورة دمج المعايير البيئية في تصميم وتنفيذ المشاريع منذ المراحل الأولى، وعدم الاكتفاء بها كشرط شكلية. ودعت إلى تعزيز التكامل بين التعليم، البحث العلمي، والتخطيط العمراني، وإدخال تخصصات البيئة في صلب السياسات التنموية. كما أوصت بتطبيق المعايير البيئية تدريجياً عبر إلزام الشركات الكبرى مباشرة ودعم الشركات الصغيرة للالتزام تدريجياً.

من جانبه، عرض **أنس الرواي**، المدير التنفيذي لمؤسسة هوز للتنمية الاجتماعية، مشاهدات ميدانية حول ممارسات ضارة بالبيئة مثل استخدام بدائل وقود عالية الانبعاثات، وتلوث نفطي في بعض المناطق، والتوسع العمراني العشوائي الذي أضل بتوزيع الموارد المائية. وأوضح أن الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل الأخيرة، كشفت هشاشة الأبنية غير المطابقة للمعايير، ما يبرز الحاجة الملحة إلى تحديث أنظمة الرقابة العمرانية وتطبيق معايير البناء الآمن والمستدام.

أما **عبدة عبد الباقي**، ممثل وزارة الإدارة المحلية والبيئة، فاستعرض رؤية الوزارة لتطوير استراتيجية طويلة الأمد للاستثمار المسؤول، تتضمن اشتراط المراقبة البيئية على جميع المشاريع، ودراسة إمكانيات إعادة تدوير الأنقاض والركام، واستبدال المركبات الحكومية بأخرى أقل انبعاثاً. وأكد أن الوزارة تعمل على تفضيل المستثمر المحلي وتقديم تسهيلات إجرائية له، مع الالتزام برفض تنفيذ أي مشروع لا يتضمن خطة واضحة للمراقبة البيئية، مشيراً إلى الاستفادة من تجارب دولية مع تكييفها للواقع السوري.

خلال النقاش، ركز الحضور على ضرورة إشراك الجمعيات والمنظمات البيئية المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ للاستفادة من خبراتها، مع الدعوة لإجراء تقييمات أثر بيئي بعد الكوارث لتحديد أولويات التدخل، والتنبيه إلى تراجع المساحات الخضراء في المدن والحاجة لإعادة تأهيل المحميات الطبيعية المتضررة.

خلصت الجلسة إلى تحديد مجموعة من التحديات الرئيسية مثل غياب شبكة مراقبة بيئية متكاملة وضعف التنسيق بين السياسات القطاعية (البيئة، الإدارة المحلية، الاستثمار، والصحة)، والضغط المتزايدة للإسراع في تنفيذ المشاريع على حساب المعايير البيئية والاجتماعية، إضافة إلى تراجع المساحات الخضراء ونقص مشاركة الكفاءات المحلية في صنع القرار. في المقابل، تم إبراز فرص واعدة تشمل التوجه الوزاري نحو فرض اشتراطات بيئية، ووجود حماس مجتمعي متزايد للمشاركة في مبادرات إعادة التدوير، إلى جانب إمكانية التعلم من تجارب دولية وتطوير صناعات محلية لإدارة النفايات والركام بما يدعم التشغيل المحلي.

في ختام الجلسة، أوصى المشاركون باعتماد مبدأ أساسي في جميع سياسات إعادة الإعمار يتمثل في "وضع الإنسان والبيئة في مركز عملية التعافي"، واشتراط إجراء تقييمات أثر بيئي أولية ودورية للمشاريع الكبرى، وإنشاء آلية وطنية مؤقتة تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والخبراء الوطنيين لوضع خارطة طريق تنفيذية. كما تمت الدعوة إلى تطوير مختبرات المراقبة البيئية ورفع كفاءة الكوادر الفنية، وتحفيز المستثمرين الملتزمين بالمعايير البيئية، وتنفيذ برامج توعية مجتمعية موجهة للشباب والطلاب، مع إدراج مؤشرات أداء بيئية واجتماعية ضمن تقارير المشاريع ونشر نتائجها بشفافية لدعم عملية التعافي المستدام في سوريا.

الجلسة الفرعية الثالثة: الفئات المهمشة، والأعمال التجارية، وحقوق الإنسان: التحديات والفرص

المتحدثون

نعمت حلبي

مثلة عن الحراك السوري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مزنة الجندي

مديرة مركز منظمة النساء الآن في معرة النعمان

ليلى السمان

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق

وضاح الرقاد

مدير القياس والجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

أدارت **إيمان ناصر**، استشارية في أثر المشاريع على التماسك المجتمعي، جلسة مخصصة لمناقشة قضايا النوع الاجتماعي، الإدماج، وفرص العمل اللائق في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في سوريا. افتتحت الميسرة الجلسة بالتأكيد على أهمية تناول البعد الاجتماعي والحقوق في إعادة الإعمار، خاصةً فيما يتعلق بمشاركة النساء والفئات المهمشة، ثم بدأت المداخلات بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الفئات في سوق العمل والفرص الممكنة لمعالجة أوجه عدم المساواة البنيوية.

تحدثت **نعمت حليبي**، ممثلة عن الحراك السوري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن التحديات العديدة التي تواجه النساء ذوات الإعاقة في بيئات العمل، مشيرةً إلى أنهن يعانين من تمييز مزدوج نابع من النوع الاجتماعي ومن الإعاقة معاً. وأوضحت أن أصحاب العمل غالباً ما يفترضون عدم كفاءتهن أو يتحججون بالكلفة المالية لتأهيل أماكن العمل لتكون ميسرة الوصول. كما شددت على أن استخدام المصطلحات المهينة ما زال شائعاً في الخطاب العام، ودعت إلى اعتماد اللغة الحقوقية الدولية عند الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب إدماجهم فعلياً في سياسات وبرامج إعادة الإعمار.

أما **مزنة الجندي**، مديرة مركز منظمة النساء الآن في معرة النعمان، فقد تناولت واقع سوق العمل السوري للنساء، مفرقة بين النساء العاملات في القطاعين الرسمي والمنظم، اللواتي يتمتعن ببعض الحقوق، وبين العاملات في القطاع غير المنظم مثل الزراعة والعمل المنزلي، حيث تنعدم الحماية القانونية والتأمين الصحي والاجتماعي. وأشارت إلى أن التمييز في الأجور والفصل التعسفي والتحرش لا تزال مشكلات واسعة الانتشار نتيجة ضعف التشريعات وآليات الشكاوى. كما شددت على أن النساء في المناطق الريفية بحاجة إلى دعم إضافي عبر التدريب والتمويل الصغير وتوفير مساحات آمنة للتعلم والعمل. واستعرضت تجربة منظمة النساء الآن في تمكين النساء ميدانياً عبر التدريب المهني ودعم ريادة الأعمال الصغيرة كوسيلة للاستقلال الاقتصادي في ظل الصراع.

من جانبها، أكدت **ليلي السمان**، نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، على دور القطاع الخاص في تعزيز المساواة من خلال سياسات عمل مرنة وداعمة للنساء، مثل ساعات العمل الجزئية، الإجازات المرنة، والعمل من المنزل. واعتبرت أن النساء السوريات لعبن دوراً محورياً خلال سنوات الحرب كمعيلات لأسرهن، وأن على مؤسسات الدولة وغرف التجارة تعزيز هذا الدور عبر سياسات دمج وتمثيل حقيقي للنساء في مواقع صنع القرار. كما تحدثت عن مبادرات غرفة تجارة دمشق في دعم النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال لجنة سيدات الأعمال، مؤكدة أهمية مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء.

واختتم **وضاح ركاد**، مدير القياس والجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المداخلات باستعراض واقع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في سوريا، موضحاً أن معدل البطالة يبلغ نحو 21٪ ويصل بين الشباب إلى 43٪، بينما يهيمن الاقتصاد غير المنظم على أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي. وأشار إلى أن الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتزويج القاصرات هي نتائج مباشرة للأزمة الاقتصادية الممتدة، وأن هذه الظواهر تؤدي إلى حرمان النساء من التعليم والصحة والعمل اللائق. كما تطرق إلى خطط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتطوير قانون الخدمة المدنية الجديد الذي يتضمن اعترافاً بدور النساء القياديات في القطاع العام، مؤكداً ضرورة وضع سياسات تستجيب للواقع التنموي المتباين بين المحافظات وتضمن العودة الكريمة للنازحين.

خلال النقاش، أشار الحضور إلى عدد من القضايا والتوصيات الهامة، حيث طُرحت تساؤلات حول سبل التنسيق بين غرفة التجارة والجهات الحكومية المعنية لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال، باعتبار أن الأطفال المتضررين هم غالبًا غير قادرين على التعبير عن معاناتهم، وأن بعضهم يتحمل عبء إعالة أسرهم. كما أعرب أحد المشاركين عن رغبته في سماع المزيد حول قصة نجاح منظمة "النساء الآن" بدلاً من التركيز على التحديات فقط، لما تمثله تجربتها من مثال على تجاوز العقبات. كما نبه بعض الحضور إلى أن تزويج القاصرات لا يمكن اختزاله في أبعاده الاجتماعية أو القانونية، بل يرتبط أيضًا بعوامل اقتصادية تدفع الأسر إلى تزويج بناتهن لتأمين مصدر دخل. وأكدت المداخلات على أهمية اللاتفات إلى فئات هشة لم تحظ بالنقاش الكافي، مثل الأطفال المحرومين من التعليم. مع الإشارة إلى غياب التمثيل الحقيقي للنساء أو تسهيل وصولهن للترشح في مجلس الشعب حالياً.

في ختام الجلسة، لخصت الميسرة أبرز ما طُرح من قضايا حول إقصاء النساء والفئات الهشة من سوق العمل، وضعف التشريعات، والفجوات المؤسسية في سياسات المساواة، مع دعوات متكررة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لإيجاد حلول عملية ومستدامة، تضمن بيئة عمل أكثر عدالة وشمولاً في سوريا ما بعد الصراع.

الجلسة الفرعية الرابعة:

الإصلاحات القانونية، ميثاق الاستثمار، وغيرها: ما الذي نحتاج لإصلاحه لتحقيق بيئة عمل مسؤولة وقائمة على حقوق الإنسان

المتحدثون

عيسى كفا

محام متخصص بالقضايا العمالية

ناصر يوسف

عضو مجلس إدارة جمعية الأعمال السورية العالمية

منى شربجي

أخصائية إدارة المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سليمان موصلي

أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

افتتحت الجلسة الأولى التي أدارها **محمد الأشمر** (المدير التنفيذي لشبكة Valley Development MENA) بمناقشة سبل تحويل مبادئ المسؤولية الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى ممارسات عملية داخل الشركات والمؤسسات، مع استعراض تاريخي لدور القطاع الخاص السوري في التنمية ومناقشة التشريعات وبنية الرواتب والتعويضات وقضايا الحوكمة والشفافية، بالإضافة إلى مشاكل تشغيل الأطفال واستغلال النساء وأزمة السيولة والثقة بالنظام المصرفي. عرض المتحدثون تجارب وأمثلة من الماضي والحاضر، مؤكدين على وجود تشوهات قانونية وتشغيلية تحتاج للوقوف عندها، وتطرّق الجمهور إلى أسئلة حول استعادة رؤوس الأموال وتفعيل البورصة واستثمار الموارد البيئية.

تحدث **ناصر يوسف** (عضو مجلس إدارة جمعية الأعمال السورية العالمية) عن دور القطاع الخاص قبل الحرب، مشيرًا إلى المشاريع التنموية التي قام بها رجال الأعمال منذ تأسيس سوريا مثل مشروع جر مياه عين الفيحة إلى دمشق ومستشفى المواساة، إضافةً إلى الجمعيات الخيرية. وأوضح أن القطاع الخاص السوري له فضل كبير في المجتمع، وأن هناك فرصة لإعادة تأهيل رأس المال الوطني مع دمج منظومة حقوق الإنسان المتطورة، مع التأكيد على ضرورة مراعاة متطلبات السوق الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير البيئية وحقوق العمالة وحقوق المرأة وعدم استغلال الأطفال.

وأشار **سليمان موصلي** (أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق) إلى أن المسؤولية المجتمعية والحوكمة تشمل البعد البيئي والاجتماعي، ويبن أهمية تقارير الحوكمة للشركات لبيان أثرها على المجتمع. وناقش تشوهات الرواتب والتعويضات وأساليب التهرب الضريبي وتأثيرها على التقاعد والتأمينات، مشيرًا إلى مشكلة الإفصاح عن رواتب المدراء في البنوك وأهمية معالجتها لضمان حماية العامل، كما شدد على فائدة الشركات المساهمة لتعزيز المشاركة المجتمعية.

أوضح **عيسى كفا** (محام متخصص بالقضايا العمالية) وجود تشوهات تشريعية تؤثر على الأجور ومدة التقاضي الطويلة، وحدود الزيادات التي قد لا تواكب التضخم، مما يخلق فجوات بين الأجر الحقيقي والمصرح به. كما نبه إلى ضعف الوعي القانوني لدى العمال وأصحاب العمل، ووجود عمالة أطفال واستغلال النساء، مؤكّدًا الحاجة لقوانين جديدة لمعالجة هذه التشوهات وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تنظيم التقاعد والعمل بعده.

قدمت **منى شرجي** (أخصائية إدارة المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ثلاثة محاور أساسية لتدخل الأمم المتحدة مع القطاع الخاص، تشمل تعزيز الشفافية في التعاقد مع الموردين، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مع رفع الوعي بالبيئة وحقوق الإنسان، ومبادرات لتفعيل حقوق الإنسان في مجال العمل. وأكدت أن المسؤولية الأساسية تقع على الدولة، وأن هناك حاجة لتأليات للرقابة وتقديم الشكاوى وتنفيذ حقوق العمال، مع دور الأمم المتحدة في سد الفجوات القانونية وتعزيز الوعي.

تطرقت مشاركات الحضور إلى مشاكل السيولة وحبس الأموال، مع توضيح أن جزءاً كبيراً من العملة النقدية المطبوعة غير متاح بسبب قضايا مالية سابقة، وخطط لاستبدال العملة تدريجياً مع إدخال المدفوعات الإلكترونية، وأهمية البنية التحتية والثقة قبل تشجيع التداول في البورصة. كما نوقشت قضايا تحديد الحد الأدنى للأجور وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد التقاعد، واستعداد رجال الأعمال لاعتماد ممارسات مسؤولة، مع التركيز على ضرورة التوافق مع متطلبات السوق الأوروبي فيما يخص الإنتاج والالتزام بالمعايير البيئية والعمالية.

وشملت القضايا الموضوعية تاريخ القطاع الخاص السوري، المشاريع التنموية، تشوهات الرواتب والتعويضات، غياب الإفصاح والحوكمة، ثغرات تشريعية، تشغيل الأطفال واستغلال النساء، ضعف الوعي القانوني، نقص السيولة في البنوك، والتحصير لدخول الأسواق الأوروبية، مع الحاجة لبنية تحتية وثقة قبل تفعيل مؤسسات مالية مثل البورصة. جمعت الجلسة وجهات نظر متعددة من ممثلين عن القطاع الخاص وخبراء قانونيين ومنظمات دولية وجمهور مهتم، مع التركيز على الواقع التاريخي والحالي للقطاع الخاص السوري وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

الجلسة الختامية:

المضي قدمًا

المتحدثون

أيمن المولوي

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها

كليمنس هاخ

القائم بالأعمال الألماني في الجمهورية العربية السورية

كرم الشعار

مدير شركة كرم الشعار للاستشارات

إياد حميد

مدير وحدة حقوق الإنسان والأعمال التجارية، البرنامج السوري للتطوير القانوني

اختتم المؤتمر بالجلسة الختامية التي أدارتها **سنا كيخيا** بمناقشة حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، وعلاقتها بالاستثمار والتشريعات والتعاون بين القطاع الخاص والدولة. تحدث **أيمن المولوي** (رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها) عن حساسية موضوع حقوق الإنسان في ظل ما شهدته سوريا من تشويه لهذا المفهوم قبل الثورة وخلالها، مشيرًا إلى صدور مراسيم وقوانين اعتُبرت مجحفة بحق العمال وأصحاب العمل، وأكد على مسؤولية أصحاب الأعمال في حماية الحقوق والدعوة لتعديل القوانين غير المنصفة، مع التأكيد على أن الهدف هو تحقيق العدالة للجميع، وأن أي قانون لا يشارك فيه القطاع الخاص هو قانون ناقص. كما أشار إلى أهمية وضوح القوانين وتبسيط الإجراءات للحد من الفساد، وناقش رفع أسعار الكهرباء وتأثيره على المستوى السكني والصناعي، مشددًا على التعاون مع نقابات العمال وأهمية تعديل قانون أصول المحاكمات.

تطرق **كليمنس هاخ** (القائم بالأعمال الألماني في الجمهورية العربية السورية) إلى العلاقة بين الاستثمار وحقوق الإنسان، مشيرًا إلى أهمية احترام حقوق العاملين والبيئة والمعاملة غير التمييزية لجميع الفئات، بما في ذلك الأقليات، وأكد أن هذا الإطار ضروري لإعادة الإعمار وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار. وبيّن أن الالتزام بالممارسات الدولية يرسل إشارات إيجابية للمجتمع الدولي ويؤثر على قرارات الاستثمار، محددًا أولويتين لألمانيا هما تحسين سيادة القانون وتوفير بيئة قانونية آمنة لجذب الاستثمارات، مشيرًا إلى تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وأوجه التشابه الجزئي مع الوضع السوري.

أكد **كرم الشعار** (مدير كرم الشعار للاستشارات) أن حقوق الإنسان ليست رفاهية، وحذر من تجاهلها في الاقتصاد لما قد يؤدي إليه من انهيار، مشيرًا إلى إمكانية إقناع الشركات بدمج هذه الحقوق ضمن أعمالها، ودعا إلى مكافحة الفساد وبناء منظومة تمنعها من جذورها، مع الإشارة إلى دور الدول المانحة في دعم التعافي الاقتصادي المرتبط بحقوق الإنسان. وشدد على أن المسؤولية عن الأزمات الاقتصادية جماعية، داعيًا إلى حلول تشاركية حقيقية وتعزيز التوعية بحقوق الإنسان في المجتمع.

وصف **إياد حميد** (مدير وحدة حقوق الإنسان والأعمال التجارية، البرنامج السوري للتطوير القانوني) المؤتمر بأنه تحقيق حلم، مشيراً إلى الجهود المبذولة من البرنامج السوري للتطوير القانوني لدعم المنظمات والأعمال التجارية للعمل دون انتهاك حقوق الإنسان، وأوضح أن المجتمع المدني يجب أن يكون داعماً للتجمعات المدنية والإنسانية وقطاع الأعمال التجارية، و"العين الناضرة" في ظل غياب الأحزاب السياسية والقضاء المستقل، مع التركيز على تقديم النصح المبني على أبحاث موثوقة ودعم مجموعات مثل إسقاط المرسوم ٦٦ للتواصل مع الجهات الحكومية وجمع الأطراف على طاولة واحدة.

تطرقت مشاركات الحضور إلى ضرورة نقل النقاش من المؤتمر إلى المجتمع وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، تطبيق القوانين في ظل غياب قضاء مستقل، دور المجتمع المدني في التوعية والدعم، دور الغرف التجارية والصناعية في صياغة القوانين، مساهمة النقابات العمالية، وتداعيات رفع أسعار الكهرباء. كما تم التأكيد على أهمية التشارك بين القطاع الخاص والحكومة، وضمان العدالة وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستفادة من الدروس التاريخية والخبرات الدولية لتسهيل إعادة بناء الاقتصاد السوري بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتدعم الاستقرار الاجتماعي.

اختتمت الجلسة بالتأكيد على أن المؤتمر خطوة أولى لمسار طويل من العمل المشترك، كما عبر المشاركون عن امتنانهم لانعقاده وطلبوا بعقدته في مدن أخرى مثل حلب وحمص واعتباره نقطة انطلاق نحو بناء سوريا على أسس تحترم الحقوق وتحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات العامة المستخلصة من المؤتمر:

إعادة إعمار سوريا يجب أن تكون عملية شاملة ومستدامة تركز على العدالة، المساواة، حقوق الإنسان، وحماية البيئة. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعاون متكامل بين القطاع الخاص، الحكومة، المجتمع المدني، والدول المانحة، مع وضع أطر واضحة للمساءلة والشفافية، وإشراك الضحايا والفئات المهمشة في كل مراحل التخطيط والتنفيذ.

أولاً: توصيات موجهة إلى الشركات والأعمال التجارية

- إجراء العناية الواجبة المعززة بحقوق الإنسان قبل بدء أي نشاط في سوريا، وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، مع تقييم الآثار المحتملة للعمليات على حقوق الإنسان والنزاع.
- تطوير سياسات مؤسسية شاملة لحقوق الإنسان تراعي المخاطر المرتفعة في سوريا وتدمج في جميع العمليات وسلاسل التوريد، بما ينسجم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون البيئي الدولي.
- اعتماد الشفافية والمساءلة من خلال الإفصاح عن سياسات العناية الواجبة والشركاء التجاريين ونتائج تقييمات الأثر، وتجنب التعامل مع الكيانات المتورطة في انتهاكات أو جرائم دولية.
- حماية حقوق الملكية والسكن والأراضي والبيئة عبر التحقق من سلامة الملكية قبل المشاريع، وضمان عدم الإضرار بالبيئة أو المشاركة في الاستيلاء غير المشروع على الأراضي.
- إشراك المجتمعات المحلية وتوفير سبل الانتصاف عبر التشاور مع المتضررين والفئات المهمشة، وإنشاء آليات تظلم فعّالة تراعي النوع الاجتماعي وحساسية النزاع.

ثانياً: توصيات موجهة للحكومة السورية

- إصلاح التشريعات والمؤسسات: وضع قوانين عادلة وشفافة لضمان كافة حقوق الإنسان لتشجيع الاستثمار المسؤول.
- دعم العدالة الانتقالية: اعتماد إطار تشريعي لمساءلة الانتهاكات لحقوق الإنسان السابقة من قبل القطاع الخاص، مع إشراك الضحايا والمجتمع المدني في صياغة السياسات.
- تعزيز الحوكمة وسيادة القانون: إنشاء مؤسسات رقابية فعّالة لمراقبة الالتزام بحقوق الإنسان.
- إشراك المجتمعات المحلية: ضمان مشاركة المواطنين في تخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، مع مراعاة توزيع عادل بين المحافظات والمناطق المختلفة.

ثالثاً: توصيات موجهة للدول المانحة والمنظمات الدولية

- **دعم إعادة الإعمار المرتكزة على الحقوق:** تخصيص التمويل لمشاريع تراعي حقوق الإنسان والاعتبارات البيئية والاجتماعية.
- **تعزيز القدرات المحلية:** تمويل برامج تدريبية للمجتمع المدني والقطاع الخاص حول حقوق الإنسان، التخطيط العمراني المستدام، والحوكمة الرشيدة.
- **الإشراف والمساءلة الدولية:** متابعة التزامات الشركات الأجنبية والمشاريع الكبرى لضمان التزامها بالمعايير الدولية، مع توفير دعم تقني وقانوني للحكومة السورية والشركات والمجتمع المدني.
- **تعزيز الاستقرار الاجتماعي:** دعم المبادرات التي تشجع الدمج الاجتماعي للفئات المهمشة، وحماية حقوق النساء والفئات المهمشة والأشد ضعفاً في سوق العمل وإعادة الإعمار.

رابعاً: توصيات موجهة للمجتمع المدني

- **المراقبة والمساءلة:** متابعة أعمال الشركات والحكومة لضمان احترام حقوق الإنسان والبيئة.
- **التوعية والتثقيف:** نشر المعرفة حول حقوق الإنسان والاعمال التجارية، والمشاركة في صياغة السياسات العامة المتعلقة بإعادة الإعمار.
- **الشراكات والتعاون:** العمل مع القطاع الخاص والحكومة لتطوير حلول عملية وشاملة، ودعم المبادرات الملتزمة بالمعايير الاجتماعية والبيئية.
- **دعم الفئات المهمشة:** تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء، ذوي الإعاقة، والفئات المهمشة والأشد ضعفاً في مشاريع التعافي وإعادة الإعمار.



اضغط على ايقونة التشغيل لمشاهدة الفيديو تعريفي حول المؤتمر
على قناتنا على اليوتيوب



SLDP

Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

يقدم البرنامج السوري للتطوير القانوني خدمات استشارية حيث نضع خبراتنا في خدمة الشركات والمستثمرين الراغبين في العمل بمسؤولية في سوريا. نحن المنظمة السورية الوحيدة المتخصصة في تقاطع الأعمال وحقوق الإنسان، ونقدم مزيجاً فريداً من الخبرة القانونية العميقة والمعرفة الميدانية بالسياق السوري. هدفنا هو مساعدة شركائنا على تحقيق التوازن بين النمو التجاري والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، عبر شراكات قائمة على المسؤولية والشفافية..

[انقر هنا للمزيد من المعلومات حول خدماتنا الاستشارية](#)

[انقر على الايقونات لمتابعتنا على مواقع التواصل الإجتماعي](#)

